أهمية الشمول المالي في مواجهة الصدمات (جائحة كورونا كمثال) روسيا أنموذجا.

The Importance of financial inclusion in the face of shocks - covide19 as an example Russia as a model

بودية الحبيب [1]

[1] جامعة سعيدة –الدكتور مولاي الطاهر–، مخبر إدارة وتقييم أداء المؤسسات (إتمام) الجزائر

تاريخ الاستلام : 2022/10/04 تاريخ القبول:2022/11/14 تاريخ النشر:2023/01/26

ملخص: تهدف الدراسة إلى تقديم مفاهيم حول الشمول المالي، أهميته أهدافه ودوره في مواجهة الصدمات المالية، باستعراض أبرز التداعيات الاقتصادية السلبية الناتجة عن انتشار فيروس كورونا المستجد، وتسليط الضوء على الدور المهم الذي يمكن أن يلعبه الشمول المالي في ظل الأزمات المالية والاقتصادية بصفة عامة، وفي مواجهة تداعيات أزمة تفشي فيروس كورونا المستجد بصفة خاصة. كما تستعرض هذه الورقة أبرز الجهود والخطوات التي اتخذتها الحكومات لتعزيز دور الشمول المالي في مواجهة التداعيات السلبية لأزمة فيروس كورونا المستجد مع التركيز على تجربة دولة روسيا دون إهمال الدور الهام للتكنولوجيا المالية في توسيع دائرة الشمول المالي وتختتم الورقة بمجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساعد متخذ القرار على توسيع نطاق الشمول المالي في الفترة المستقبلية ،من أجل مواجهة الصدمات .

الكلمات المفتاحية: شمول مالي؛ تكنلوجيا مالية؛ جائحة كورونا؛ خدمات مالية؛

تصنيف JEL: G29؛ H3؛ O32.

Abstract: The study aims to present concepts about financial inclusion, its importance, objectives and role in facing financial shocks, by reviewing the most prominent negative economic repercussions resulting from the spread of the new Corona virus, and highlighting the important role that financial inclusion can play in light of financial and economic crises in general, and in the face of The repercussions of the crisis of the outbreak of the new Corona virus in particular. This paper also reviews the most prominent efforts and steps taken by governments to enhance the role of financial inclusion in facing the negative repercussions of the emerging corona virus crisis; With a focus on the experience of Russia without neglecting the important role of financial technology in expanding the circle of financial inclusion, the paper concludes with a set of recommendations that can help the decision maker to expand the scope of financial inclusion in the future period, in order to face shocks.

Keywords: financial inclusion; financial technology; Corona pandemic; financial services;

JEL Classification Codes : G29 ; H3 ; O32

المؤلف المراسل : بودية الحبيب:lhabibboudia86@gmail.com

1. مقدمة:

في وقت سعى فيه العالم إلى قطع شوط كبير في سبيل إرساء التنمية المستدامة والحد من الفقر والتقدم على مستوى التنمية البشرية والتكنولوجيا الرقمية، وبعد ظهور عدة خدمات مالية مبتكرة ساعدت على سهولة وصول الخدمات المالية إلى أبعد وأقصى المناطق والاستفادة منها على أوسع نطاق، ظهرت جائحة مرض فيروس كورونا المندلعة حالياً والتي أبلغ عنها لأول مرة بمدينة ووهان الصينية يوم 31 ديسمبر 2019. والتي لم تشكل تهديدا للحياة البشرية وسبل كسب العيش فحسب بل محت عقودا من الانجازات والتقدم الاقتصادي، ليتبخر المسعى الذي كان منشودا والمتمثل في إنهاء الفقر المدقع بحلول سنة 2030 – رغم صعوبة تحقيق ذلك حتى قبل الجائحة–هذه الأخيرة التي قد تدفع ب 100 مليون شخص آخر الى براثن الفقر المدقع خاصة إذا أتحدت الجائحة مع عوامل أخرى كالهشاشة وقصور نظم الحماية الاجتماعية خاصة في البلدان منخفضة الدخل، ضخامة القطاع غير الرسمي والصراع والعنف الذي يهدد ثلثي فقراء العالم.

لقد كان لانتشار التكنولوجيا الرقمية الحديثة دور في تسيير القطاعين العام والخاص في مجال المعاملات المالية وفي ظل الظروف الراهنة تجلى الدور الذي يلعبه دعم الشمول المالي في وصول مختلف شرائح المجتمع للخدمات والمنتجات عن طريق الوسائل الحديثة وتحققت إستراتيجيته التي أصبحت من بين أهم استراتيجيات التنمية التي يحث عليها صناع القرار من أجل تعميمها عن طريق برامج وسياسات وخطط وقد جاء في تقارير البنك الدولي تبني واضح للشمول المالي كمحور أساسي في جدول أعمال التنمية العالمية وقد اعتبر البنك الدولي تبني الشمول المالي وسيلة فعالة للقضاء على الفقر وتشجيع الاستثمار وضمان حياة أفضل في دول العالم والدول الفقيرة على وجه الخصوص .

مشكلة الدراسة: أصبح الشمول المالي من أهم المواضيع التي تحظى باهتمام متزايد من قبل دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، خاصة مع ظهور أزمة كورونا وتأثيرها على الاقتصاد العالمي والتي أدت إلى قطع جميع السبل أمام الأفراد للتنقل من أجل الاستفادة من الخدمات المالية والمصرفية وسيما الشرائح الفقيرة، من أجل تقليص حدة الأزمة ظهرت الحاجة الملحة للشمول المالي من حيث تعميم

استعمال التكنولوجيات الحديثة لتلبية رغبات الأفراد وحاجياتهم المالية والمصرفية من حيث تمكينهم من الوصول إليها عن طريق الوسائل الرقمية المختلفة للدفع والسحب الآلي واستعمالها للتواصل مع الوسطاء ومقدمي الخدمات ومن هنا يبرز الدور الفعال للشمول المالي في خضم الأزمة التي تضرب العالم حاليا ومنه فمشكلة البحث بناء على ما تقدم: **ماهي أهمية تعميم الشمول المالي في الحد من الصدمات المالية التي خلفها تفشي فيروس كورونا؟**

وتنضوي تحت هذه الإشكالية جملة من الأسئلة الفرعية:

ما هو الشمول المالي؟

ما هي آليات تعزيز الشمول المالي؟

هل لتعزيز الشمول المالي دور في التصدي لمخلفات أزمة كورونا (كوفيد **19**)؟

الفرضيات :ترتكز الدراسة على مجموعة من الفرضيات، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- تعميم الشمول المالي يدعم وصول الخدمات المالية لفئات كبيرة من المستهلكين في خضم جائحة كورونا.
- للتكنولوجيا المالية الحديثة وتعميم طرق الدفع عن طريق الهاتف المحمول دور مهم في تعزيز الشمول المالي الذي بدوره يخفف من تداعيات أزمة كورونا.

أهمية البحث:

وتظهر أهمية البحث من خلال دور الشمول المالي في تمكين مختلف شرائح المجتمع من الاستفادة من الخدمات المالية و المصرفية في ظل الظروف التي يشهدها العالم من تفش لفيروس كورونا (كوفيد 19) والذي انعكس أثره على القطاع الاقتصادي وخاصة المالي والمصرفي فظهرت الضرورة الملحة لاستخدام التكنولوجيا على مستوى يمس أكبر شرائح المجتمع لضمان عدم تعطل مصالح الأفراد والجماعات وحتى المؤسسات ، ولقد أدت الزيادة السريعة لحالات الإصابة بفيروس كورونا و التدابير واسعة النطاق لإبطاء وتيرة الفيروس إلى تباطؤ حاد للنشاط الاقتصادي في الكثير من اقتصاد الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، مما أستدعى وتطلب الاستجابة لهذا التحدي عن طريق المرونة والابتكار من قبل شركات القطاع الخاص

ومسؤولي القطاع العام في جميع أنحاء العالم ومن المتوقع أن يكون الكساد الذي أذكته الجائحة التي ضربت العالم 2020 الأشد حدة منذ الحرب العالمية الثانية .

المنهج المتبع في الدراسة: تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض مختلف الأدبيات حول موضوع الشمول المالي واتخاذ بعض التجارب كالتجربة الروسية وكذا الإشارة الى الدور الذي لعبه البنك الدولي خلال الأزمة التي ضربت العالم وهي أزمة فيروس كورونا وذلك في مجال التسهيلات الممنوحة للدول في مجال تسوية المدفوعات الدولية خلال هذه الجائحة.

2. مفهوم الشمول المالي وأهميته:

مفهوم الشمول المالي وأهميته : مع نهاية الأزمة المالية العالمية عام **2008** أخذ مصطلح الشمول المالي يأخذ بعدا أكبر على الصعيد العالمي حيث تغيرت نظرة الحكومات المختلفة للشمول المالي من خلال البحث عن خطط وتنفيذ سياسات واستراتيجيات هادفة لوصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح وتوسيع نطاق مزودي الخدمات المالية من أجل توفير خدمات متنوعة ومبتكرة وبأقل تكلفة ممكنة, وتبنّت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية.(**Sarma, 2008**)

وفي عام **2013** أطلقت مجموعة البنك لدولي البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة، كما أطلقت العديد من المؤسسات العالمية مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ومؤسسة التمويل الدولية برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي.(Damodaran, 2013)

تعريف الشمول المالي Financial **Inclusion**:

في تقرير صادر عن البنك الدولي عام **2014** تحت عنوان "تقرير التنمية المالية العالمي **Global Financial Development Report** " عرف الشمول المالي بأنه " نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية".(**Group, 2013**)

كما عرفه بأنه مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة على العدد الأكبر من المجتمعات والمؤسسات والأفراد، خصوصا شرائح الدخل المنخفض في المجتمع، على عكس الإقصاء المالي الذي يستثني هذه الشرائح . (**Sihem, 2018**)

عرف من جانب أخر على انه عملية تمكين جميع الأفراد والمنشآت من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الجيدة ويشكل مستمر وتكاليف منخفضة، وذلك من خلال تطبيق الأساليب القائمة والمبتكرة التي صممت خصيصاً لذلك، ومدعما بعملية التثقيف والتعليم المالي بهدف تعزيز الرفاهية المالية وكذلك الشمول الاقتصادي والاجتماعي.(**Khalil, (2016), pp. 44 –45**)

تعريف مجموعة العشرين والتحالف العالمي للشمول المالي ينص على أنه:

الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وخاصة الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة." (**Busch, Koetter, Krause, & Tonzer, 2017**)

ظهرت العديد من والتعاريف للشمول المالي و لكن التعريف الأنسب للشمول المالي هو الذي وضعه مركز الشمول المالي في واشنطن و الذي مفاده أن الشمول المالي هو: "الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء.(**Cull, Demirgüç–Kunt, & Lyman, 2012**)

من التعاريف السابقة يمكن تلخيص ما يلي:

- أن تشمل الخدمات المالية جميع فئات المجتمع مع التركيز على الفقراء والمهمشين وذوي الدخل المحدود.
- أن يكون الوصول إلى الخدمة المالية سهلاً ومتاحاً، بالتكلفة المناسبة، وبالجودة المطلوبة، وفي الوقت المناسب، وفي المكان المرغوب
- تلبية الخدمات المالية للحاجات القائمة، وتلك المتوقعة، وهو ما يطرح قضية الابتكار

- شفافية الخدمات المالية وعدالتها بما يصون كرامة المستهلك ويحفظ حقوقه وهو ما يعني وجود إطار قانوني وتنظيمي واضح، إضافة إلى التوعية والتثقيف المالي
- تطوير المؤسسات المالية والمصرفية، وزيادة فعالية السياسة النقدية، وتنويع أدواتها بما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار المالي للنظم المصرفية.

2 فوائد الشمول المالي وآليات تحقيقه:

تسعى الدول والحكومات لرفع مستوى المعيشة وتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، وهناك عدة أدوات تستخدمها في سبيل تحقيق ذلك ومن بينها الشمول المالي والذي له علاقة وثيقة بالاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، فالاستقرار المالي من المستحيل أن يتحقق و هناك نسبة كبيرة من المؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي، فالشمول المالي يعطي تساو الفرص بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لاجتذاب أكبر عدد من العملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمي()شنبي, صورية, لخضر, & السعيد, 2019()

من ناحية أخرى، في كثير من الدول اتخذت السلطات المالية خطوات هامة لدعم التحول إلى الرقمية، بما في ذلك "التنازل مؤقتا عن الرسوم على المدفوعات الرقمية، وزيادة القيود على التحويلات غير الرقمية والسماح بالمعرفة الإلكترونية للعميل يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل، والوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودمجهم بالقطاع المالي الرسمي عن طريق إتاحة الخدمات المالية وجعلها في متناول الشرائح الفقيرة والمهمشة، ذلك إلى جانب الاهتمام بتحقيق المصلحة العامة التي تتعلق بخلق فرص عمل مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي خفض معدلات الفقر، وتحسين توزيع الدخل، و بالتالي رفع مستوى المعيشة.(بوزانة & حمدوش, 2021)

ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء التابعة للبنك الدولي أن:

بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الطبقة الفقيرة محدودة الدخل، وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي والمتمثلة في:

تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء

تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية.

فتح المجال أمام المؤسسات المصغرة للاستثمار واستغلال الموارد المحلية.

تقليص حجم الطبقة الفقيرة وتحقيق العيش الكريم والرخاء الاجتماعي. إن تحقيق هذه الأهداف يساعد في تحسين مستوى المعيشة داخل الدولة وانخفاض معدلات الفقر من خلال احتوائه شرائح معينة داخل المجتمع كالفقراء، ومحدودي الدخل، والمرأة، والشباب، والأطفال.

2.2. 2 فوائد الشمول المالي على الأداء المالي:

إن الأداء المالي للمؤسسات المصرفية يتمثل في: التكنولوجيا القوية، وخدمات الائتمان الأصغر والتمويل الأصغر، والالتزام القانوني بسياسات المؤسسات المالية الإسلامية، والوعي العام بالتمويل الإسلامي، ومهارات المعرفة المالية، والبنية التحتية المالية التي ستؤثر على أداء المؤسسات. يمكن أن يحقق الأداء المالي إذا كانت الجوانب الداعمة له هي تدفق المعلومات التي تكون مفيدة لقرارات الاستثمار في المؤسسات المالية. يضاف إلى ذلك ، دور المهنيين والمنظمين وصانعي السياسات وأصحاب المصلحة والممارسين للمؤسسات المالية الإسلامية الذين يلعبون أيضًا دورًا مهمًا في خلق الأداء المالي لهذه المؤسسات المالية.(**Ristianawati, Ghoniyah, & Hartono, 2021**)

3.2.2 آليات تحقيق الشمول المالي:

1- **تعزيز الضوابط الخاصة بحماية المستهلك ماليا:** ويتمثل ذلك في سن الضوابط القانونية الخاصة بحماية حقوق المستهلك ماليا حيث تعمل هذه التعليمات على حماية العملاء من أن يلحقهم الضرر من جراء التعاملات غير الدقيقة من صغار الموظفين في الفروع البنكية ، ويقع ذلك غالبا عند فتح حساب جديدة وأيضا عند إصدار بطاقة ائتمانية، وغيرها من الخدمات المالية والمصرفية، فمن المعلوم أن المستهلك يقوم بالتوقيع على عدد من المستندات بدون قراءة كاملة وشاملة لما تتضمنه من تعليمات، وحتى وإن قام بقراءتها فلن يتمكن من الالمام بجميع

حقوقه وواجباته ومن هنا جاءت ضرورة إصدار تعليمات رقابية لكل من العملاء، وكذا العاملين بكافة البنوك العاملة بالقطاع المصرفي بشأن الحماية المالية للمستهلك.

2- **تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** لأنه وفقا لطبيعة هذه الشركات فهي تقع تحت مظلة الفئات المهّمشة من المنظومة المالية وصناعة التكنولوجيا المالية كصناعة مستقلة بدأت بظهور واضح لمئات وآلاف الشركات الريادية في التكنولوجيا المالية وغالبها من القطاع التقني لا المالي، وذلك بغية الاستثمار في الخدمات المالية وابتكاراتها (كقطاع المدفوعات، والاستثمارات المالية الآلية، والتأمين الذكي (التقني)، وتكنولوجيا التنظيمية، والتمويل الجماعي والنقود الافتراضية وغيرها وبالتالي الشمول المالي قائم على استهداف هذه الشرائح والدفع بها ماليا واقتصاديا، لاسيما أن خدمة هؤلاء تتيح لدى البنوك تاريخ معاملاتهم الائتمانية ومن ثم إمكانية دعمهم ماليا وفقا لقدرتهم الائتمانية، ولعل ذلك ما يحمي هؤلاء العملاء من الوقوع في دائرة النصب أو الحصول على أموال من أشخاص أو شركات صغيرة بفوائد عالية للغاية قد تصل إلى **50%**، وهو ما يزيد من معدل المخاطرة ووقوعهم في دائرة الإفلاس.(**بوزانة & حمدوش, 2021**)

3- القضاء على الفقر :بالرغم من أنه لا يزال هناك ما يزيد عن ملياري شخص يتعاملون مع البنوك حول العالم، إلا أنه وبفضل الخدمات المالية الرقمية، تمكن الكثير من المشاركة في الاقتصاد الرقمي للمرة الأولى، وأثبت الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية بأنه خطوة هامة في القضاء على الفقر. عن طريق توفير خدمات مالية رقمية للأسر ذات الدخل المنخفض لمنحهم إمكانية الوصل إلى الأدوات والخدمات الميسورة التكلفة، والتي يُمكن أن تساعد في زيادة فرصها الاقتصادية لتوسيع أو إنشاء مشروع(Cull et al., 2012).

4- **تحصين الفقراء ضد الصدمات** :بتوفير الخدمات المصرفية من خلال الهواتف المحمولة وتوفير أنظمة الدفع القوية والمفتوحة مع تكلفة قليلة وخاصة للفقراء وهو ما يؤدي إلى زيادة قدرة الفقراء على استيعاب الصدمات المالية وامتصاص آثارها المضرة، واغتنام الفرص المدرة للدخل و

تواجه الفئات المحرومة من الخدمات معوقات فريدة ولديها احتياجات مالية فريدة، ويتعين على صانعي السياسات العامة إرساء أطر تنظيمية تشجع على إعداد منتجات مالية ملائمة، مثل الحسابات المصرفية الأساسية والتأمين الأصغر، تلبي احتياجات العملاء المحرومين من الخدمات ومحدودي الدخل، ويجب أيضا التشجيع على تصميم المنتجات التي تركز على العملاء وتتغلب على المعوقات السلوكية وتزيد من حجم المنفعة.(**بوزانة & حمدوش, 2021**)

5- حماية المدخرات :حيث أن أغلب مدخرات الفقراء مبالغ بسيطة داخلة ضمن قوانين البنك المركزي في حماية الودائع عند خسارة البنوك أو إفلاسها، كما أن المبالغ المودعة في البنوك تكون في مأمن من السرقة والكوارث التي تهدد وتهدم المنازل البسيطة التي يسكنها الفقراء.

3. دور الخدمات المالية في تعميم الشمول المالي خلال أزمة كوفيد 19

لتحسين نوعية الخدمات والعمليات المالية التقليدية تم استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة، لها أثر مادي ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية وهو ما يسمى التكنولوجيا المالية الحديثة ويمكن أن تتضمن هذه التكنولوجيا أشكالا مختلفة من التكنولوجيا التي يتم استخدامها لتقديم خدمات: خدمات الدفع الإلكتروني و البلوك شين (**block chain**) نموذج نقل الأصول المالية والعملات الافتراضية الإلكترونية.(**رفيقة, صورية, & أمحمد, 2021**).

شهد العالم تراجعا رهيبا في النمو الاقتصادي، حيث أتاحت هذه التقنيات الحديثة الفرصة للبلدان النامية لتخطي النموذج التقليدي لفروع البنوك التقليدية وإحراز تقدم كبير في زيادة وصول الخدمات المالية إلى الأشخاص مكن للتكنولوجيا المالية أن تساهم في تحقيق أهداف أوسع وهي" تنويع النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي، وإن المقياس الحقيقي لنجاح التكنولوجيا المالية لا يكمن في تطوير أداة أخرى لتأمين الراحة لعملاء وتحسين فرص المصارف ولكن في مدى مساهمتها في تعزيز الشمول المالي للفئات المستبعدة ماليا. (**هواري & آدم, 2011**)

3. تأثير إنشار فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي:

أدى انتشار جائحة كورونا **COVID-19** إلى زيادة الطلب على استخدام الخدمات الرقميَّة سواء من قبل الأفراد والشركات والحكومات. ومع ذلك ، فإن سرعة وتكلفة وكفاءة هذه الخدمات تعتمد إلى حد كبير على البنية التحتية الرقمية للبلد فقد اعتمدت جميع قطاعات المجتمع بشكل متزايد على الخدمات الممكّنة رقميًا لشراء السلع والخدمات ، وتسديد المدفوعات، وتوزيع المساعدة الاجتماعية والطارئة حيث أصبح الاتصال الشخصي محدودًا وزاد الاعتماد على كيفية الاستفادة من البنية التحتية الرقمية للبلد ، بما في ذلك أنظمة الدفع ، لتلبية احتياجات الأسر والشركات عبر الإنترنت وتقديم المساعدة المالية للفئات الأكثر ضعفاً. (**حسن & النعمة, 2018**)

أدت متطلبات التباعد الاجتماعي والقيود العامة المفروضة على الحركة المادية إلى طلب غير مسبوق لأنظمة الدفع الرقمية. وأصبحت جزءا مهما في البيع بالتجزئة على الصعيد العالمي ,على غرار الصناعات الأخرى شهد البيع بالتجزئة تطورا كبيرا بعد ظهور الانترنت ,وبفضل الرقمنة الحديثة للحياة بشكل مستمر. ففي كل بلد يستفيد المستهلك من مزايا المعاملات عبر الانترنت. وذلك بفضل الزيادة السريعة في الوصول إلى الانترنت واعتمادها في جميع أنحاء العالم وتضاعف المشترين الرقميين الى أكثر من ملياري مشتر عام 2020.

الشكل 1:النشاط الاقتصادي في خضم أزمة كورونا لمختلف دول العالم

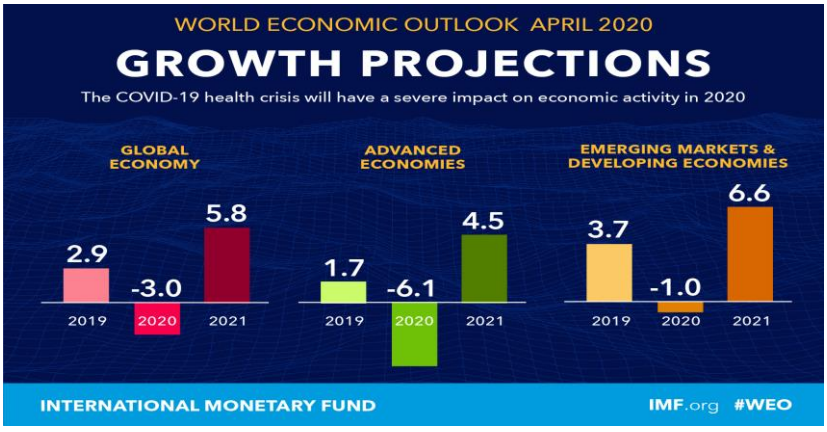

المصدر : (IMF2020)

حثت هيئات القطاع المالي والبنوك في العديد من البلدان، أثناء عملها على الحفاظ على إمدادات العملات الورقية والعملات المعدنية، المستهلكين والشركات على استخدام المدفوعات الرقمية. لذلك أوضحت جائحة **COVID-19** قيمة التقنيات التي تمكن الاقتصاد من العمل عن بعد والتغلب جزئيًا على التباعد الاجتماعي، وبالتالي التخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة.

للمدفوعات الرقمية دور في تسهيل وتسريع الخدمات وتفعيلها من حيث التكلفة للتحويلات النقدية لدعم الأسر والشركات المتضررة أكثر من النقد المادي. لقد سلط الوباء الضوء على قيمة الوصول إلى وسائل الدفع المتنوعة –والحاجة إلى أن تكون طرق الدفع هذه مرنة في مواجهة مجموعة واسعة من التهديدات. على سبيل المثال ، أدت الأزمة الحالية إلى مخاوف عامة غير مسبوقة بشأن انتقال الفيروس من خلال الأموال النقدية.(رفيقة **et al., 2021**)

فقد أبلغت البنوك المركزية عن زيادة كبيرة في الاستفسارات من وسائل الإعلام حول سلامة استخدام النقود ، وهي مخاوف ليست بالضرورة صحيحة ، حيث أصدرت منظمة الصحة العالمية مؤخرًا بيانًا صحفيًا تطمئن فيه بأن مخاطر **COVID-19** النقل من خلال العملات الورقية والعملات المعدنية منخفض.(**Ristianawati et al., 2021**)

2.3 دور الهاتف المحمول:

أصبح الوصول إلى الإنترنت عبر الهاتف المحمول أمرا يسيرا وقد أخذ في النمو في كل الاتجاهات وضوحًا في عالم التجارة الإلكترونية هو الاستخدام غير المسبوق للأجهزة المحمولة.

تعتبر الهواتف المحمولة أساسية لجميع هذه الاستخدامات، فالأموال عبر الهاتف المحمول هي أكثر من مجرد تقنية، فهي تحتاج إلى إنجاز البنية التحتية لإيداع الأموال وسحبها من خلال شبكة من التجار النقديين أو الوكلاء، والذين يمكنهم الحصول على عمولة صغيرة لتحويل الأموال النقدية إلى إلكترونية.

وهناك مجموعة من الشركات الداعمة كوكلاء السيولة وشركات الإدارة في المناطق المتواجدة فيها. وقد أنشأت الأموال عبر الهاتف المحمول منصة للشركات المبتدئة للبناء عليها، كل شيء من هذا يجب أن

يحدث في بيئة مناسبة للوائح الحكومية لكل من المالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (رفيقة **et al., 2021**)

الشكل 1: الزبائن المسجلين عبر الانترنت سنة 2019 و2020

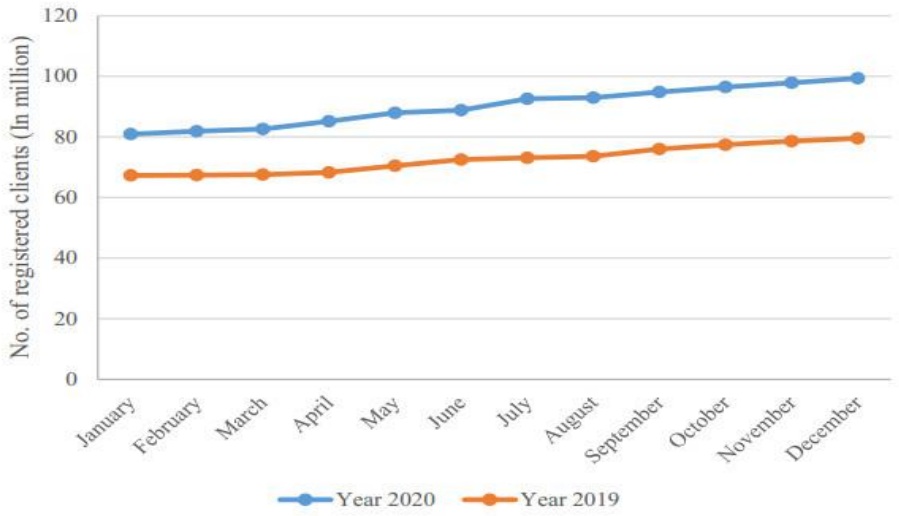

المصدر: (IMF, 2020)

ففي عام 2019 بلغ عدد المسجلين الجدد بالإنترنت 80 مليون شخص للمرة الأولى، وبذلك يصل العدد الإجمالي إلى أقل بقليل من 3.8 مليار شخص على مستوى العالم أي ما يقارب 49% من السكان وفي عام **2021** ، شكلت الهواتف الذكية ما يقرب من **70** في المائة من جميع زيارات مواقع الويب للبيع بالتجزئة في جميع أنحاء العالم .(رفيقة et al., 2021)

على الرغم من أن زيارات أجهزة الكمبيوتر المكتبية والأجهزة اللوحية أدت إلى معدلات تحويل أعلى في عام 2020. مع تقدم اعتماد الأجهزة المحمولة بوتيرة سريعة، لا سيما في المناطق التي تفتقر إلى البنية التحتية الرقمية الأخرى.

الشكل 2: تطور مشتركي الهاتف النقال (الوحدة مليون شخص)

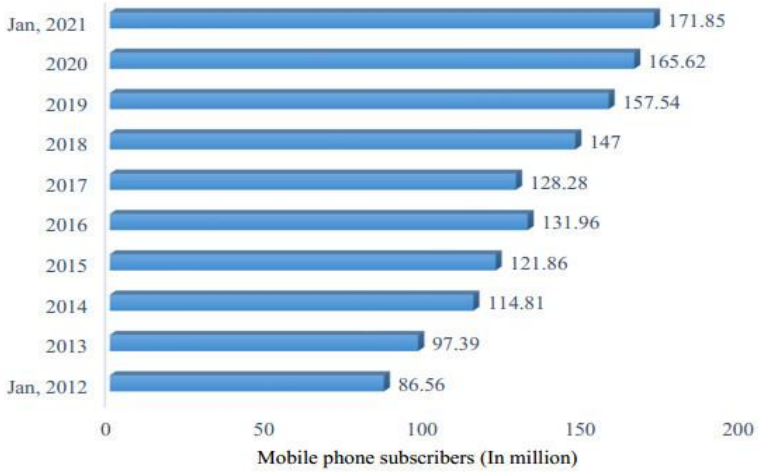

المصدر: (IMF, 2021)

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن مستعملي الهاتف النقال تضاعف من حوالي 86.56 مليون مشترك في يناير من سنة 2012 ليصل إلى 171.85 مليون في يناير من سنة 2021 ويجزم الخبراء أن سيستمر استعمال الهاتف المحمول في تشكيل تجربة التسوق في المستقبل. فمثلا تحظى التجارة الإلكترونية بشعبية خاصة في جميع أنحاء آسيا، حيث تنتج دول مثل كوريا الجنوبية ما يصل إلى 65 **%**من إجمالي حجم المعاملات عبر الإنترنت عبر حركة مرور الهاتف المحمول.

ومع ذلك لم يتم توزيع هذا النمو بالتساوي، ففي حين أن ثلاثة أرباع السكان متصلون بالإنترنت عبر الهاتف المحمول في أمريكا الشمالية وأوروبا، فإن الانتشار يبلغ حوالي **40%** فقط عبر منطقة آسيا، والمحيط الهادئ، وكذا منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويصل إلى **26%** في إفريقيا وجنوب الصحراء. إن إنشاء تقنيات وخدمات الهاتف المحمول قد مثل **4.7%**من الناتج المحلي الإجمالي في جميع أنحاء العالم بمساهمة **4.1** تريليون دولار من القيمة المضافة الاقتصادية " (البنك الدولي " 2021).

غير أن وباء فيروس كورونا (**COVID-19**) والإجراءات المتخذة من دول العالم أثرا كبيرا على التجارة الإلكترونية وسلوك المستهلك عبر الإنترنت في جميع أنحاء العالم. مع بقاء ملايين

الأشخاص في منازلهم في أوائل عام 2020 لاحتواء انتشار الفيروس ، أصبحت القنوات الرقمية البديل الأكثر شعبية للمتاجر المزدحمة والتسوق الشخصي ، سجلت حركة تجارة التجزئة الإلكترونية العالمية رقماً قياسياً عند 22 مليار زيارة شهرية ، مع ارتفاع الطلب بشكل استثنائي على العناصر اليومية مثل البقالة والملابس ، وكذلك عناصر تكنولوجيا البيع بالتجزئة. (**الباز, 2020**)

الاستخدام عبر الإنترنت وعادات الشراء والمستقبل العام للتجارة الإلكترونية وصناعة التجزئة العالمية فيما بعد سيعتمد إلى حد كبير على تطور **COVID-19**. وقد يكون لها تأثير دائم على العلاقات الاقتصادية واستخدام الخدمات المالية الرقمية حتى بعد إنفراج الأزمة الوبائية ، قد تحصل مدفوعات البطاقات على دفعة من أزمة **COVID-19**. ستعتمد التأثيرات الاقتصادية والمجتمعية الأخرى على المدى الفعلي الذي يعتمده الأفراد لكل خدمة دفع غير نقدية ، وهو أمر من المرجح أن يتغير حسب المنطقة الجغرافية ، والإقامة الحضرية مقابل الإقامة الريفية ، حتى في تلك البلدان ذات الاستخدام العالي للخدمات المالية الرقمية ، هناك بعض الأفراد الذين كانوا بطيئين في استخدام هذه التكنولوجيا ، بما في ذلك كبار السن وسكان المدن الصغيرة أو المناطق الريفية.(**Ayadi & Shaban, 2020**)

الشكل 3: مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي المقدر لبعض الدول لسنة 2020

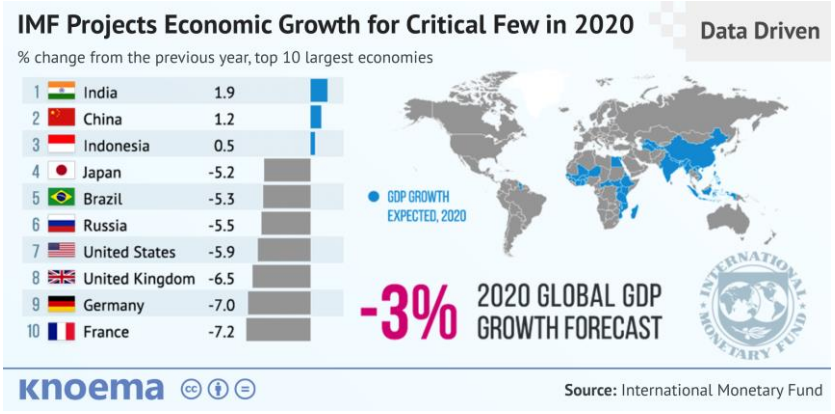

المصدر: (IMF, 2020)

من خلال الشكل أعلاه يمكننا ملاحظة التراجع الكبير في نسبة النمو الاقتصادي خاصة في دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا فقد تراجع نمو الاقتصاد الألماني بنسبة 7بالمئة لسنة 2020 نسبة إلى السنة السابقة

في ظل كل هذا لجأ الناس إلى العالم الرقمي لملىء هذه الفجوة فبرزت العديد من الفرص لرواد الأعمال الرقميين ولكنها مصحوبة بالعديد من التحديات؛ فمن بين التحديات التي واجهتها مؤسسات ريادة الأعمال الرقمية الضغوط الشديدة التي فرضت عليها بين عشية وضحاها من حيث زيادة الطلب على الخدمات الرقمية، وإعادة تشكيل العرض والطلب، والتعاون مع مؤسسات القوى العاملة لدعم العمل عن بعد، ومجموعة من القضايا الأخرى التي تتطلب نطاقا واسعا من المرونة العالية، والاستجابة الفورية.(**Mogaji, 2020**).

4. التجربة الروسية في توظيف الشمول المالي للتخفيف من تداعيات أزمة كورونا

في عام 2012، أجرت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء دراسة عن طبيعة الشمول المالي في روسيا سلطت الضوء على الحاجة إلى بيانات شاملة ومفصلة عن صورة الشمول المالي – والإقصاء – في روسيا ، من أجل فهم أفضل للمزايا والاحتياجات المحددة لمن لا يتعاملون مع البنوك وتعاني من نقص في البنوك ، بالإضافة إلى الحواجز التي تمنع الناس من الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها.

وكان الهدف من هذا البحث الذي أجرته الوكالة الوطنية للدراسات المالية (**NAFI**) بعد العمل الخيري خلال الفترة من أبريل إلى يونيو 2014، هو التعرف على مستوى تحقيق الإدماج المالي في روسيا.
لقد شهد استخدام المدفوعات الرقمية في روسيا ارتفاعًا في السنوات الأخيرة. وفقًا لقاعدة بيانات **Global Findex** التابعة للبنك الدولي 2018، فإن 70 بالمائة من السكان روسيا البالغين من مالكي الحسابات –يقومون بإجراء أو تلقي مدفوعات رقمية أثناء استخدامهم لحساباتهم.

تعتبر هذه نسبة عالية، ليس فقط بالنسبة لجميع مستخدمي الحسابات ولكن أيضًا بالنسبة إلى نسبة السكان البالغين الذين يستخدمون المدفوعات الرقمية بين معظم البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى (64 في المائة) في ماليزيا والصين.

في روسيا، حيث المدفوعات الرقمية حثت السلطات الروسية المستهلكين والشركات على استخدام المدفوعات الرقمية بدلاً من النقد لإبطاء انتشار فيروس كورونا ونصحت البنوك التجارية بالحد من عدد أوراق الروبل المتداولة.

بعد موافقة البنك المركزي الروسي على ما يلي:

- تخفيض أو التنازل عن رسوم المدفوعات الفورية باستخدام نظام الدفع السريع للبنك المركزي الروسي.
- تشجيع استخدام البطاقات الرقمية عن طريق تخفيض الرسوم التي يدفعها التجار عبر الانترنت لقبول البطاقات.
- السماح للبنوك بتمديد أجل البطاقات التي اقتربت نهاية صلاحيتها تلقائيا وتم تفعيل ذلك بداية من جويلية 2020.
- السماح للبنوك مؤقتًا خلال فترة الحجر الصحي بفتح حسابات عن بُعد بقواعد مبسطة اعرف عميلك (**KYC**)، بشرط أن يتم فتح هذه الحسابات من قبل الأفراد لإجراء أو تلقي مدفوعات مهمة اجتماعيًا.
- اعتماد تدابير سياسية لتشجيع التحول إلى المدفوعات الرقمية وتسهيل المدفوعات بين روسيا وباقي الدول.
- ولقد أثرت جائحة كورونا تأثيرا فوريا وبعيد المدى على مختلف أنواع مؤسسات الأعمال بما فيها مؤسسات ريادة الأعمال الرقمية خاصة بعد إغلاق الشركات والمدارس والساحات الرياضية ومراكز الترفيه .(**البراشدية, 2021**) غير أنه فيما يتعلق بالاستجابة الفورية المتعلقة بأزمة كورونا(**COVID-19**)، يجب موازنة الاستخدام المتزايد للمدفوعات الرقمية والخدمات المالية الأخرى، بما في ذلك زيادة حدود المعاملات ، مع المراقبة الدقيقة لمخاطر ومخاوف الأمن السيبراني المكثفة حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لان هذه التسهيلات قد تدعم هذا النوع من المعاملات .(أحمد & سيد, 2021).

الشكل 4. المعاملات المصرفية عبر الهاتف المحمول على منتجات مختلفة أثناء جائحة COVID-19.

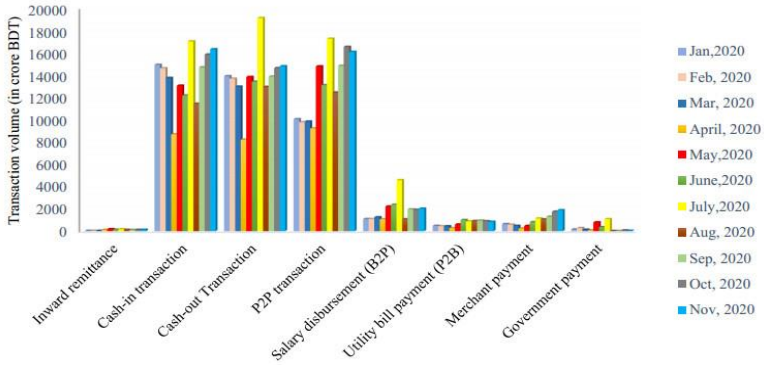

المصدر: المصدر: تجميع المؤلفين باستخدام بيانات BB حول اتجاه المعاملات للخدمات المالية المتنقلة (2020)

على المدى المتوسط ، فإن تسريع استخدام البيانات البيو مترية والرقمية لكل من الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة لتسهيل التعرف على العملاء والتسجيل عن بعد من شأنه أن يؤدي إلى اعتماد أكبر للخدمات المالية الرقمية.(**Mitra et al., 2020**)

في أبريل 2020 ، كان البنك الدولي قد صنف 53 تدبيراً من تدابير السياسات التي تم تنفيذها في 35 دولة منها روسيا لدعم التشغيل السلس لأنظمة الدفع الوطنية وتسهيل استخدام المدفوعات الرقمية استجابة لأزمة **COVID-19**. بشكل عام، يمكن تجميعها حول الفئات التالية:

- تخفيض الرسوم أو الإعفاء منها على بعض خدمات الدفع الهامة
- زيادة مؤقتة في حدود إجراء المعاملات المالية المختلفة (سحوبات نقدية، مدفوعات بدون تلامس، إلخ.)
- الترويج للطرق المتاحة للمدفوعات الرقمية، بما في ذلك توجيه المساعدة الحكومية، إلخ.
- وضعت السلطات والبنوك في روسيا وألمانيا والمجر وأيرلندا وهولندا وإسبانيا والمملكة المتحدة حلولاً محتملة أخرى حيث شجعت وروجت للمعاملات التي تنتج عنها مدفوعات غير تلامسيه. والمحافظ الرقمية أو واجهات الدفع الأخرى المستندة إلى الهاتف الذكي، حيث لا يحدث اتصال مادي لنفس الكائن من قبل عدة أشخاص.

- لا يمكن إهمال جانب مهم وهو بناء ضمانات مؤسسية وقانونية وتقنية قوية لحماية البيانات والخصوصية والأمن مع تسارع الرقمنة.
- وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنه يمكن زيادة مخاطر الأمن السيبراني (مثل الاحتيال السيبراني) بسبب زيادة استخدام المدفوعات الرقمية عبر الإنترنت وغيرها من المدفوعات، بما في ذلك من قبل المستخدمين لأول مرة، والتخفيف المحتمل لبعض تدابير إدارة المخاطر في سياق مصيبة. يجب على المؤسسات المالية وتجار التجزئة الاستعداد لتعديل ضوابط الاحتيال باستمرار ضد سلوك المستهلك المتغير.**(Zachosova, Babina, & Zanora, 2018)**
- تعد البنوك إحدى أهم القطاعات حساسية للمخاطر، وهذا ما يستدعي تطبيق أفضل الممارسات المرتبطة بإدارة المخاطر لتجنب التأثيرات السلبية الكبيرة للشمول المالي لتجنب الخسائر والإفلاس وفقد السمعة . (هواري & آدم, 2011)

في دراسة استقصائية شملت 1068 من البالغين في الولايات المتحدة، وجدت **Trans Union** أن 22 بالمائة منهم استُهدفوا بالاحتيال الرقمي المتعلق بفيروس كورونا، بينما ارتفع عدد مواقع التصيد الاحتيالي النشطة من 149000 في يناير إلى أكثر من 500000 في منتصف مارس، وفقًا لتقرير جديد. من **Atlas VPN**.**(Ayadi & Shaban, 2020)**

- في العديد من الأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية حيث دعت السلطات مؤخرًا إلى زيادة استخدام المدفوعات الرقمية، فإن الوصول إلى هذه البدائل ليس عالميًا. وهذا يعني أن بعض شرائح السكان قد لا تمتلك الوسائل لاستخدامها ، مما قد يؤدي إلى فجوة رقمية أكبر كنتيجة غير مقصودة.(بوزانة **and** حمدوش (2021).

كما أطلقت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تسهيلا سريع الدفع بقيمة 6.5 مليارات دولار لمساعدة المستثمرين والمقرضين من القطاع الخاص على التصدي للجائحة في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. ويتيح هذا التسهيل إصدار ضمانات باستخدام إجراءات مُبسَّطة ومُعجَّلة، كما يقدم تعزيزا ائتمانيا للحكومات والهيئات التابعة لها لتمكينها من شراء المعدات والتجهيزات الطبية والألبسة الواقية والأدوية

والخدمات العاجلة، وتمويل جهود التعافي الاقتصادي. ويشتمل أيضا على تقديم حلول تخفيف المخاطر للبنوك التجارية والمؤسسات المالية، فضلا عن المساندة لتمويل التجارة للبنوك المحلية. وبمساندة تمويل التجارة، تكمل أنشطة مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار الجهود الأوسع نطاقا لمجموعة البنك لضمان الحفاظ على سلاسل الإمداد العالمية، وخاصة فيما يتعلق بإنتاج المستلزمات الطبية الحيوية وتوزيعها.

ودعا البنك، بجانب صندوق النقد الدولي، إلى تعليق سداد مدفوعات الديون الثنائية المستحقة على البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية وذلك حتى تتوافر لديها السيولة الضرورية للتصدي للتحديات الناجمة عن تفشي فيروس كورونا، وإجراء تقييم لاحتياجاتها التمويلية. وفي 15 أبريل/نيسان، استجاب قادة مجموعة العشرين لهذه الدعوة وتوصلوا إلى اتفاق لتخفيف أعباء الديون يتم بمقتضاه تعليق مدفوعات خدمة الديون الثنائية المستحقة على البلدان الفقيرة اعتبارا من الأول من ماي. وفي كلمته أمام لجنة التنمية في اجتماعات الربيع الافتراضية لمجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين، أثنى رئيس البنك الدولي على هذا الإنجاز التاريخي، حيث قال: "إن تخفيف الديون مبادرة قوية وسريعة المفعول ستحقق منافع حقيقية للناس في البلدان الفقيرة**"**(" البنك الدولي ", 2021).

5.خاتمة:

من خلال هذه الدراسة حاولنا التطرق إلى واقع تفعيل سياسة الشمول المالي في ظل الجائحة التي يمر بها العالم والتي تحولت من أزمة صحية إلى أزمة عالمية لم يشهد العالم لها مثيلا , وذلك من خلال مناقشة وتحليل مفاهيم الشمول المالي وأبعاده واليات تفعيله ، وتحديد الدور الكبير الذي تلعبه التكنولوجيا المالية الحديثة في تدعيم الشمول المالي وانعكاسات تفعيل إجراءات التعامل عن بعد عن طريق استعمال الهواتف المحمولة على احتواء فئات واسعة من المستبعدين مالياً و ضمان انخراطهم في عملية التنمية وبناء رأس المال الاجتماعي والمشاركة من خلال توفير خدمات مالية أكثر مسؤولية وشفافية وكفاءة وبتكلفة منخفضة تساعدهم على تلبية حاجاتهم في ظل جائحة كورونا و لكن نجاحها متوقف على مدى تطور

البنية التحتية للقطاع المالي ومدى وصول التكنولوجيا الحديثة ورغم النطاق غير المسبوق للأزمة والوسائل التي عدلت مسار تقديم المساندة للبلدان، فإن تحقيق الهدف الأسمى للشمول المالي و المتمثل في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء الرخاء المشترك على نحو مستدام. ولبلوغ ذلك، بقي تركيز الجهود على مساعدة البلدان على التعافي والصمود من أمام تأثيرات الجائحة، وإعادة البناء على نحو أقوى في نهاية المطاف.

كما خلصت هذه الورقة إلى جملة من النتائج أهمها:

- لعب الشمول المالي عن طريق التقنيات الرقمية دورا رئيسيا في عملية احتواء أثار جائحة فيروس كورونا وستظل له أهمية بالغة مع سعي دول العالم نحو تعميم استخدام التكنولوجيا المالية في المعاملات التجارية.
- الأزمة الصحية الحالية فتحت المجال أمام صانعي القرار لتعميم الشمول المالي وحتى أمام القطاع الخاص لتطوير آليات الشمول المالي وتعميم التكنولوجيا المالية لتشمل فئات أوسع خاصة في المناطق النائية.
- لا يمكن لصانعي السياسة المالية في البلدان إغفال جانب مهم وهو الخطر السيبراني المرتبط بأنشطة التكنولوجيا المالية والذي يحد من استعمالها كونها تؤدي إلى إعاقة تطوير المنتجات المالية الرقمية، وإعاقة تطور الصناعة التكنولوجية المالية بشكل عام.
- دولة روسيا هي نموذج ناجح في تعميم الشمول المالي والاستفادة من التكنولوجيا المالية

بناءا على ما تم ذكره يمكننا الخروج ببعض المقترحات:

- لتعزيز الشمول المالي يجب الاعتناء وإعطاء الأولوية من حيث التنظيم والتشريع لمؤسسات التكنولوجيا المالية والحرص على تعميم وصول الخدمات والمنتجات والتغطية لجميع فئات المجتمع خاصة في الاقتصاديات النامية.
- يجب الاستفادة من أزمة كورونا وجعل هذه الأزمة فرصة لفتح الطريق لبعض مجالات التكنولوجيا المالية ومن أهمها الأمن السيبراني وتوفير الحماية لمستخدمي المنتجات المالية الالكترونية من أجل تحقيق الرفاهية والنمو مستقبلا.

- ضرورة تمكين التكنولوجيا المالية من إدماج كافة أطراف المجتمع في النظام المالي والقضاء على التسرب النقدي.
- النقود الالكترونية لها دولا لتجنيب الدول عمليات السرقة وتزييف العملة.

. قائمة المراجع:

1. أحمد، & سيد، هـ. م. (2021). تأثير الشمول المالي والرقمي على الفقر .
2. الباز، د. هـ. (2020). الشمول المالي كمدخل للتعامل مع تداعيات جائحة كورونا **Egyptian Journal of Développent and Planning (** خاص), 20-20 .
3. الراشدية، ح. س. (2021). ريادة الأعمال الرقمية ظل جائحة كورونا (كوفيد19): الفرص والتحديات **Journal of Information Studies & Technology (JIS&T), 2021(1), 5.** .
4. البنك الدولي (2021). 28 .
5. بوزانة، أ **B. A., &** .حمدوش, و **H. W. (2021).** .شركات التكنولوجيا المالية الناشئة كبديل لدعم الشمول المالي المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى حالة الجزائر. حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية, 7(3), 95-109 .
6. حسن، ا. ن., & النعمة, ن. ح. (2018). دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة في العراق. مجلة دراسات محاسبية ومالية .
7. رفيقة، ب. ع., صورية, ص., & أمحمد, ب. (2021). التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي في ظل جائحة فيروس كورونا **Fintech and Enhancing Financial Inclusion in Light of the Coronavirus Pandemic.** مجلة الاقتصاد والبيئة, 4(1), 163-182 .
8. شنبي، صورية، لخضر، ب.، & السعيد. (2019). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية .
9. محمد، ح.، عجوز، ب.، & (2017). دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة،). [ماجستير إدارة أعمال، ،]. الجامعة الاسلامية غزة، شؤون البحث العلمي والدراسات العليا، كلية التجارة،09.
10. هواري، م.، & آدم, ح. (2011). نحو تفعيل دور البنوك المركزية لمساندة العمل الاقتصادي والمصرفي الإسلامي. مجلة الواحات للبحوث و الدراسات, 4(2), 357-379 .

المراجع بالغة الاجنبية

1. Ayadi, R., & Shaban, M. (2020). Digital Financial Inclusion: a Pillar of Resilience amidst Covid-19: EMEA Policy Paper.
2. Busch, M. O., Koetter, M., Krause, T., & Tonzer, L. (2017). Broadening the G20 financial inclusion agenda to promote financial stability the role for regional banking networks. G20 Insights, April, 4.

3. Cull, R., Demirgüç-Kunt, A., & Lyman, T. (2012). Financial inclusion and stability: What does research show?
4. Damodaran, A. (2013). Financial inclusion: Issues and challenges. AKGEC International Journal of Technology, 4(2), 54-59.
5. Group, W. B. (2013). Global financial development report 2014: Financial inclusion (Vol. 2): World Bank Publications.
6. Khalil, A. F. ((2016)). Mechanisms of financial inclusion towards access tofinancial services,. Journal of the Union of Arab Banks(No. 426).
7. Mitra, A. K., Payton, M., Kabir, N., Whitehead, A., Ragland, K. N., & Brown, A. (2020). Potential years of life lost due to COVID-19 in the United States, Italy, and Germany: an old formula with newer ideas. International journal of environmental research and public health, 17(12), 4392.
8. Ristianawati, Y., Ghoniyah, N., & Hartono, S. B. (2021). Strategic Agility Diversification Investment: Islamic Financial Inclusion on the Financial Performance of Sharia Banks. Annals of the Romanian Society for Cell Biology, 2937–2945-2937–2945.
9. Sarma, M. (2008). Index of financial inclusion: Working paper.
10. Sihem, B. (2018). Demande d'intégration d'une revue. Revue Académique de la Recherche Juridique, 11(1), 611-630.
11. Zachosova, N., Babina, N., & Zanora, V. (2018). Research and methodological framework for managing the economic security of financial intermediaries in Ukraine. Banks & bank systems(13, Iss. 4), 119-130